الأمم المتحدة S/2022/856

مجلس الأمن

Distr.: General
15 November 2022
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في مالي

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في مالي. وهو يغطي الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2022، وتركز المعلومات التي يتضمنها التقرير على الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، ومرتكبي هذه الانتهاكات، والسياق الذي وقعت فيه.

ويبرز التقرير الاتجاهات والأنماط المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها جميع أطراف النزاع ضد الأطفال. ويتضمن التقرير أيضا بإيجاز معلومات عن التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات ومنعها، بما في ذلك من خلال الحوار مع أطراف النزاع. ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات الرامية إلى إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في مالي وتحسين حماية الأطفال.

121222 121222 22-25842 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح هو التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في مالي الذي يقدَّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وهو يغطي الفترة الممتدة من 1 نيسان/أبريل 2020 إلى 31 آذار/مارس 2022، ويصف اتجاهات وأنماط ما وقع من انتهاكات جسيمة بحق الأطفال منذ التقرير السابق (S/2020/1105)، والتقدم المحرز في إنهاء تلك الانتهاكات ومنعها، إعمالا للتوصيات الواردة في التقرير السابق ولاستنتاجات الفريق العامل (S/AC.51/2020/11). وقد تحقَّقَت من الانتهاكات الواردة في التقرير فرقةُ العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في مالي التي تشترك في رئاستها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). وحيثما أمكن، حُددت الجهات المرتكبة للانتهاكات الجسيمة. وقد تعرقلت القدرة على التحقق من المعلومات أحيانا بسبب القدرة المحدودة على حماية الأطفال أو انعدام الأمن أو القيود المفروضة على إمكانية الوصول. ومن ثم، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تمثل النطاق الكامل للانتهاكات التي ارتُكبت في مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

2 - ويركز التقرير على اتجاهات الانتهاكات التي ارتكبتها أطراف النزاع كافة، بما في ذلك الجماعات المسلحة التي تشكلت منذ التقرير السابق للأمين العام. وفي مرفقات آخر تقرير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/76/871-S/2022/493)، أدرجت حركة أنصار الدين كجزء من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد كجزء من تنسيقية الحركات الأزوادية، بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم وارتكاب الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بحقهم. وقد أدرج ائتلاف الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المنتسبة إليه، لقيامه بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

ثانيا - لمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية

3 - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تطورات سياسية وأمنية كبرى، بما في ذلك انتخابات رئاسية وتشريعية في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2020. وأعقبت الانتخابات التشريعية احتجاجات واسعة النطاق وبلغت ذروتها في انقلاب وقع في 18 آب/أغسطس 2020 واحتجاز رئيس مالي آنذاك، إبراهيم بوبكر كيتا، وغيره من المسؤولين المدنيين والعسكريين. واستقال السيد كيتا بعد ذلك وأعلن حلَّ الحكومة والجمعية الوطنية. وفي 25 أيلول/سبتمبر، أدى العقيد الركن المتقاعد ووزير الدفاع السابق باه نداو اليمين الدستورية بوصفه رئيسا مؤقتا لمالي. وحدث تغيير في قيادة الحكومة الانتقالية إثر وقوع انقلاب ثان في 24 أيار/مايو 2021 وأدى العقيد عاصمي غويتا، النائب السابق لرئيس الحكومة الانتقالية لعام 2020، اليمين الدستورية بوصفه رئيسا للحكومة الانتقالية الجديدة في 7 حزيران/يونيه. وتأخر إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة لإنهاء المرحلة الانتقالية كان من المقرر إجراؤها في شباط/فبراير وآذار/مارس 2022. وردا على ذلك، فرضت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جزاءات شملت إغلاق الحدود البرية والجوية وتعليق المعاملات والمساعدات التجارية والمالية، ظلت سارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

4 - وحدث تقدم محدود في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي الموقع عام 2015 حيث أدت زيادة التركيز على الانتقال السياسي إلى تحويل الانتباه عن تنفيذه. ولم يلاحظ إحراز تقدم يذكر فيما يتعلق بوضع

اللمسات الأخيرة على البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كما هو مطلوب في الاتفاق. وعدا عن دورة واحدة عقدت في عام 2020، تأجلت عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي كانت مقررة في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو في عدة حالات، ولم تُنفذ في نهاية المطاف بسبب عدم امتثال الأطراف الموقعة على الاتفاق، إلى جانب انقلابي آب/أغسطس 2020 وآذار/مايو 2021. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020، شاركت فرقة العمل القطرية، إلى جانب المديرية الوطنية للنهوض بالطفل والأسرة، في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجلة في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو للتحقق من وجود أطفال بين مقاتلي الجماعات المسلحة. ولم يتم تحديد أي أطفال. وعلاوة على ذلك، لم تكن إعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي للمقاتلين السابقين قد بدأت، وقت إعداد التقرير، برغم توافر تمويل من البنك الدولي، وذلك لأن الجماعات المسلحة لم تقدم قوائم المرشحين الخاصة بها.

5 – وظلت حالة حقوق الإنسان مثار قلق طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بسبب تكثيف العنف ضد المدنيين من جانب الجماعات المسلحة، ولا سيما تلك التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعات إرهابية والميليشيات المسلحة القبلية. وفي بعض الحالات، كان أيضاً لعمليات مكافحة الإرهاب أو العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الوطنية تأثيرٌ سلبي على حقوق الإنسان، ولا سيما في وسط مالي. واستمر تأثر الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع نتيجة للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جميع أطراف النزاع. وكان التجنيد والاستخدام واختطاف الأطفال والهجمات على المدارس من الانتهاكات التي عكست أعلى زيادة منذ التقرير السابق. وهناك أيضا شواغل بشأن امتداد أنشطة الجماعات المسلحة إلى البلدان المجاورة وتأثيرها على حماية الأطفال في هذه البلدان.

6 – ونظرا إلى التحديات المتصلة بمقاضاة الجرائم المزعومة المتعلقة بالإرهاب تقوضت الحقوق في مراعاة الأصول القانونية الواجبة، بما في ذلك حقوق الأطفال. وقدمت البعثة الدعم لوزارة العدل وحقوق الإنسان في جهودها الرامية إلى منع التطرف العنيف في السجون من خلال بناء القدرات في مجال الكشف عن علامات تغذية نزعة التطرف وإنشاء نظام استخبارات في السجون. وفي آذار/مارس 2022، عملت الوزارة على إنشاء آلية لتعزيز نشر السلطات القضائية وزيادة وجودها في شمال ووسط مالي، بسبل منها الدعم الأمني للأفراد والبنى التحتية. وفي 15 آذار/مارس، وبدعم تقني من البعثة، تم الانتهاء من مشروع القانون المتعلق بإصلاح القانون العسكري بهدف تعزيز فعالية التحقيق في الجرائم التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن المالية ومقاضاة مرتكبيها.

7 – واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بزيادة العنف والأنشطة الإجرامية، لا سيما في المنطقتين الوسطى والشمالية. وغدت الهجمات المسلحة أكثر تطورا وتواترا وأفضل تنسيقاً، إذ استُخدمت فيها أساليب من قبيل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والأجهزة المتفجرة المُتَحكَّم فيها عن بعد، والنيران غير المباشرة. وأدى غياب سيطرة الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة على بعض المناطق التي تعمل فيها إلى زيادة كبيرة في أنشطة الجماعات المسلحة التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعات إرهابية، مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التي تضم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، استهدفت القوات المسلحة المالية والبعثة وعمليات القوات الدولية وكذلك المدنيين. ووسعت الجماعات المسلحة المصنفة على أنها جماعات إرهابية نطاق نفوذها، وكان بعضها يعمل كجهات رئيسية لتقديم خدمات الأمن، مما أسفر عن مستويات مختلفة من القبول لدى المجتمعات المحلية. وفي 17 شباط/فبراير 2022، أعلن رئيس فرنسا أن القوات الفرنسية والقوات الدولية الأخرى العاملة إلى

جانب قوات عملية بارخان وكجزء من قوة تاكوبا ستبدأ انسحابا منسقا من الأراضي المالية. وعمدت هذه الجماعات إلى التصعيد من حدة خطابها ووتيرة هجماتها.

8 - وازدادت صعوبة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال ووسط مالي، وكذلك إلى بعض مناطق الجنوب، بسبب تزايد واتساع نطاق العنف القبلي والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة والعمليات العسكرية. وأدى تدمير الجسور والطرق، واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، واستخدام الجماعات المسلحة لأساليب حصار القرى، إلى عرقلة وصول السكان إلى الخدمات وسبل كسب الرزق وتقديم الخدمات الإنسانية، مما عرض المدنيين، بمن فيهم الأطفال، لتزايد انعدام الأمن الغذائي. وظل عدد الحوادث الأمنية التي تؤثر على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ومعظمها متصل باللصوصية، مرتفعاً. واتسمت الحالة الإنسانية بارتفاع عدد المشردين داخليا في شمال ووسط مالي. ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ارتفعت أعداد المشردين داخليا في مالي بحدة، حيث بلغ عدد هؤلاء الأشخاص 110 350 بتاريخ 31 آذار/مارس 2022، وغالبيتهم من الأطفال. وزاد استمرار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من احتمال اضطرار الأسر للجوء إلى آليات تكيف سلبية مثل تشجيع الأطفال على الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو التخلي عن النساء والفتيات مقابل الحماية أو كوسيلة لكسب ود الجماعات المسلحة.

9 - وتميزت بداية الفترة المشمولة بالتقرير بتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وفرض تدابير لاحتوائها، ونجم عن ذلك عواقب اجتماعية واقتصادية. وفي مالي، أدى إغلاق المدارس، إلى جانب تدابير أخرى لمكافحة كوفيد-19، بما في ذلك حظر التجول والقيود المفروضة على التجمعات الاجتماعية، إلى إغلاق بعض الأماكن الصديقة للأطفال، وتعطيل الأنشطة المعتادة للأطفال والدعم الاجتماعي المقدم لهم، مما أدى إلى مزيد من الاضطرابات النفسية والاجتماعية وزاد من خطر وقوع انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

10 - وقد تضررت فرص حصول الأطفال على التعليم بشدة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي آذار/مارس، كانت 731 1 مدرسة مغلقة، مما أثر على 300 519 من الأطفال و 032 10 من المعلمين، ويرجع ذلك أساسا إلى انعدام الأمن والهجمات والتهديدات بالهجمات على المدارس وعلى من لهم صلة بها من الأفراد المشمولين بالحماية.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

11 - تحققت فرقة العمل القطرية من 095 2 انتهاكا جسيماً ضد 473 1 طفلاً (134 1 فتى و 314 فتاة و 25 شخصا مجهولي الجنس)، بمن فيهم بعض الأطفال الذين وقعوا ضحايا لانتهاكات متعددة. ويمثل المجموع زيادة كبيرة مقارنة بالتقرير السابق الذي غطى فترة أطول (سنتان وتسعة أشهر) تم خلالها التحقق من وقوع 764 1 انتهاكا جسيما تضرر منه 092 1 طفلاً. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من وقوع 100 انتهاك جسيم قبل الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما التجنيد والاستخدام (90)، والعنف الجنسي (4)، والقتل والتشويه (3)، والاختطاف (2)، والهجمات على المستشفيات (1).

12 - وفي غالبية الانتهاكات التي تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير (161 1 أو 55 في المائة)، لم يكن من الممكن إسناد المسؤولية إلى طرف معين في النزاع. وأُسنِدت المسؤولية في معظم الحالات المتبقية إلى جماعات مسلحة (805 أو ما يزيد عن 38 في المائة). وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة عن 129 انتهاكا جسيما، وهو ما يمثل 6 في المائة من المجموع، وهو ما يمثل زيادة عن الفترة المشمولة

بالتقرير السابق التي كانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة فيها عن أقل من 3 في المائة من الانتهاكات. وعموما، كانت منطقتا موبتي وغاو هما الأكثر تضررا، حيث سجل فيهما أكبر عدد من الانتهاكات الخطيرة – أي 559 و 539 على التوالي – تليهما تمبكتو (342)، وكيدال (289)، وسيغو (129)، وميناكا (113)، ومناطق أخرى (124).

13 - وقد ازدادت جميع فئات الانتهاكات طوال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء فئة الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، التي يُقدر رغم ذلك أن الإبلاغ عنها غير كاف بشكل كبير. وكان تجنيد الأطفال واستخدامهم أحد أبرز الانتهاكات الجسيمة، التي شهدت زيادة حادة مقارنة بالفترة السابقة وبلغت ذروتها في عام 2021. ومما يبعث على القلق بوجه خاص حدوث زيادة كبيرة في عدد الهجمات التي تم التحقق منها على المدارس وزيادة تنيف على أربعة أضعاف في عدد حالات اختطاف الأطفال التي تم التحقق منها مقارنة بالفترة السابقة. وهناك أيضا مسألتان تثيران قلقا بالغا فيما يتعلق بحماية الأطفال، وهما الوصول الآمن للجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين من النزاع، بمن فيهم الأطفال، فضلا عن احتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة.

14 - ولا يزال توثيق المعلومات والتحقّق من صحتها يمثل تحدياً، ويعزى ذلك لحالة انعدام الأمن والظروف المحيطة بتقييد إمكانية الوصول إلى بعض المناطق المتضررة من النزاع. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة الحد من أنشطة الرصد والإبلاغ بسبب القيود المفروضة على الحركة. ولذلك فإن البيانات الواردة في هذا التقرير لا تعكس المدى الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في مالي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن فرقة العمل القُطرية استطاعت أن تواصل أغلب أنشطتها المتعلقة برصد الانتهاكات الجسيمة والتحقّق منها، مستعينةً في ذلك بما لديها من شبكات قائمة.

ألف - تجنيد الأطفال واستخدامهم

15 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام 901 من الأطفال (754 فتى و 147 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 4 سنوات و 17 عاما، ومنهم 572 طفلا كانت أعمارهم تقل عن 15 عاما وقت التجنيد. ويمثل المجموع زيادة كبيرة مقارنة بـ 516 طفلا جندوا واستخدموا في التقرير السابق. وتم تجنيد واستخدام ما متوسطه 38 طفلا في الشهر خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، مقارنة بمتوسط قدره 16 طفلا في الشهر خلال الفترة السابقة.

16 - ومن هذا المجموع، نسبت 661 حالة إلى الجماعات المسلحة و 98 حالة إلى القوات المسلحة المالية و 142 حالة إلى جناة مجهولي الهوية. ولم يكن من الممكن دائماً تحديد المسؤولية عن تجنيد الأطفال واستخدامهم لأن الأطفال في كثير من الحالات إما لم يتمكنوا من تحديد أسماء الجماعات التي يرتبطون بها بوضوح أو لم يحددوها خافوا من الانتقام.

17 - ومن بين الجناة الذين تم تحديدهم، كانت الجماعات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام والمصالحة من الجناة الرئيسيين، حيث مثلت 58 في المائة من المجموع. وجرى تجنيد واستخدام ما يقارب 356 طفلا من جانب تنسيقية حركات أزواد (الحركة الوطنية لتحرير أزواد (146)، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (127)، والحركة العربية الأزوادية – تنسيقية حركات أزواد (43)، وعضو مجهول الهوية في تنسيقية حركات أزواد (40))، يليها ائتلاف الجماعات المسلحة (163)(جماعة غاندا لاسال إيزو (54)، وجناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد (36)، وجماعة غاندا إيزو (26)، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس

وحلفائهم (22)، وجماعة غاندا كوي (21)؛ وجبهة تحرير المناطق الشمالية (3)؛ والحركة العربية الأزوادية – الائتلاف (1))؛ وجماعة صيادي الدوزو التقليديين(50)؛ وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (44) (جبهة تحرير ماسينا (29) وجماعة مجهولة الهوية تابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (15))؛ وجماعة دان نا أمباساغو (25)؛ وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (11)؛ وائتلاف شعب أزواد (5)؛ ومجموعة مجهولة الهوية تابعة لحركة إنقاذ أزواد (3)؛ وحركة إنقاذ أزواد في قبيلة شمانَماس (3)؛ وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا (1). وكانت القوات المسلحة المالية مسؤولة عن تجنيد واستخدام 98 طفلاً.

18 - وكانت أكثر المناطق تضررا التي شهدت أكبر عدد من الانتهاكات هي كيدال (266) وغاو (260) تليهما تمبكتو (171)، وموبتي (96)، وميناكا (75)، وسيغو (24)، ودوينتزا (8)، وكوليكورو (1).

19 - وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من تجنيد واستخدام 90 طفلا (64 فتى و 26 فتاة)، وهو ما حدث قبل الفترة المشمولة بالتقرير ونسب إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد (32) وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (17) وجناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد (9) وجماعة غاندا إيزو (7)، وجبهة تحرير ماسينا (5)، وحركة إنقاذ أزواد (5)، والحركة العربية الأزوادية – تنسيقية حركات أزواد (4)، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (4)، وجناة مجهولي الهوية (3)، وجماعة دان نا أمباساغو (2)، والقوات المسلحة المالية (1)، وجماعة غاندا كوي (1)، في مناطق ميناكا (55)، وكيدال (17)، وغاو (11)، وموبتي (6)، وتمبكتو (1).

20 - وتم تجنيد واستخدام ما مجموعه 98 طفلا (84 فتى و 14 فتاة)، ومنهم 70 دون سن 15 عاما، من قبل القوات المسلحة المالية بين شهري نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020 (1) وفي عام 2021 (8) وفي الربع الأول من عام 2022 (89). وتم تجنيد الأطفال في مناطق غاو (74) وتمبكتو (23) وميناكا (1)، واستُخدموا لأداء الأعمال المنزلية وقضاء المهام. واستمر ارتباط الأطفال بالقوات المسلحة المالية لفترات تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنتين، وكان استخدام 88 منهم مستمراً وقت إعداد التقرير.

21 - واستمر ارتباط الأطفال بأطراف النزاع لفترات تتراوح بين بضعة أيام وخمس سنوات تقريبا. ودُرِّب العديد منهم على استخدام الأسلحة واستُخدم ما لا يقل عن 97 منهم كمقاتلين. واستُخدم الآخرون كسائقين وسعاة وحراس وأفراد دوريات وللقيام بالأعمال المنزلية وتشغيل نقاط التفتيش ولأغراض جنسية. ومن بين 901 من الأطفال الذين جندوا واستخدموا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفرج عن 616 منهم، وبقي 270 مرتبطين بأطراف النزاع، وظل مكان وجود 15 طفلا مجهولا وقت إعداد التقرير.

22 - ولوحظ اتجاه متزايد في عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم منذ التقرير السابق. وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، تم تجنيد واستخدام 245 طفلا، وهو ما يمثل في المتوسط 27 طفلا شهريا. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، تم تجنيد واستخدام 424 طفلا، بمتوسط 35 طفلا شهريا؛ ومن كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2022، تم تجنيد واستخدام 173 طفلا، أي بمعدل 58 طفلا شهريا. وفُصلت مجموعة إضافية تضم 59 طفلا عن أطراف النزاع خلال فترة غير محددة بين عامي 2020 و 2021. واستند تجنيد الأطفال إلى حد كبير إلى التجنيد على مستوى المجتمع المحلي؛ وفي كثير من الحالات كانت الأسر تشجع الأطفال على الانضمام إلى هذه الجماعات. ومع إغلاق آلاف المدارس في البلاد، وانعدام فرص كسب الرزق أو انسداد آفاق تحقيق مستقبل أفضل وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، لم يكن أمام العديد من الأطفال سوى بدائل قليلة للانضمام إلى الجماعات المسلحة.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تجنيد واستخدام 147 فتاة تتراوح أعمارهن بين 4 سنوات و 17 عاما، من بينهن 94 فتاة على الأقل دون سن 15 عاما، بما يفوق الضعف مقارنة بـــ 60 فتاة في الفترة السابقة. وتعرضت 16 فتاة على الأقل للانتهاك الجنسي أثناء ارتباطهن بالجماعات المسلحة. واستُخدمت الفتيات الأخريات في الغالب كطاهيات ولجلب الحطب وقضاء المهام. ومن شأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وزيادة إمكانية حصول الناجيات من العنف الجنسي على الخدمات والبرامج، تهيئة فرص للتعرف بشكل أفضل على عدد الفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت قوات الدفاع والأمن المالية والقوات الدولية بأسر أو اعتقال 38 فتى أثناء العمليات العسكرية بزعم ارتباطهم بجماعات مسلحة في موبتي (12) وغاو (10) وسيغو (3) وميناكا (2) ومناطق أخرى (11). ومن هذا المجموع، تم تسليم 25 فتى إلى هياكل حماية الطفل التابعة للدولة وفقا للبروتوكول بشأن إطلاق سراح وتسليم الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة الذي وقعت عليه الأمم المتحدة وحكومة مالي في عام 2013. واحتجزت السلطات الوطنية الأطفال الـ 13 الآخرين لفترات أطول في انتهاك لهذا البروتوكول. وظل خمسة منهم، بمن فيهم مواطن أجنبي، محتجزين في باماكو في انتظار تقييم أعمارهم. وحوكم فتى يبلغ من العمر 17 عاما كراشد وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

25 - واستمرت عرقلة إطلاق سراح الأطفال من الاحتجاز بسبب عدم وجود وثائق مدنية صالحة تثبت سن الأطفال. ودعت فرقة العمل القطرية السلطات الوطنية إلى اعتماد طرق بديلة موثوقة لتقييم سن الأطفال.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

26 - تعرض ما مجموعه 408 أطفال (275 فتى، و 116 فتاة، و 17 مجهولي الجنس)، وبعضهم لا تتجاوز أعمارهم ثلاثة أشهر، للقتل (144) والتشويه (264)، مقارنة بـــ 495 ضحية بين الأطفال تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونسبت الانتهاكات إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (53)، وجماعة دان نا أمباساغو (8)، وجماعة صيادي الدوزو التقليديين (6)، وعناصر مسلحة من الفولاني (6)، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (5) (بما في ذلك جماعة مجهولة تابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين(3)، وجبهة تحرير ماسينا (2))، والحركة الوطنية لتحرير أزواد (5)، وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد (3)، وجماعة غاندا إيزو (2). ونسبت إصابات أخرى بين الأطفال إلى قوات الدفاع والأمن المالية (18) وعملية بارخان (2). ولم يتسنَّ إسناد المسؤولية عن الإصابات المتبقية بين الأطفال (300) إلى جهة مسلحة معينة، بما في ذلك بعض الإصابات التي وقعت أثناء الاشتباكات بين أطراف النزاع. وتم التحقق من الانتهاكات في مناطق موبتي (178) وغاو (122) وتمبكتو (35) وميناكا (21) وسيغو (18) وباندياغارا (16) وكيدال (12) ودوينتزا (5) وفي باماكو (1). ومن هذا المجموع، قُتِل أو شُوِّه معظم الأطفال (314 طفلا) أثناء الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة ضد السكان المدنيين، حيث وقع الأطفال في براثن الأعمال العدائية المباشرة أثناء الهجمات الصاروخية وتبادل إطلاق النار. أما الأطفال الـــ 94 الباقون فقد قتلوا أو شوهوا بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من مقتل (2) وتشويه (1) ثلاثة فتيان على أيدي جناة مسلحين مجهولي الهوية (2) وجماعة دان نان أمباساغو (1) في منطقتي تمبكتو (2) وموبتي (1) خلال الفترات المشمولة بالتقارير السابقة.

27 - وارتفع عدد الإصابات بين الأطفال التي تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من 130 انتهاكا في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، و 201 انتهاك خلال عام 2021، و 77 انتهاكا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2022. واستمر الاتجاه الذي لوحظ في التقرير السابق حيث سجل في موبتي أكبر عدد من الإصابات بين الأطفال (178 طفلا) وهو ما يمكن تفسيره باستمرار العنف في المنطقة. وسجلت منطقة غاو أيضا زيادة حادة في عدد الضحايا من الأطفال (122)، مقارنة بـ 69 طفلا قتلوا أو شوهوا لدى إعداد التقرير السابق. وفي عام 2021، قام تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وحده بقتل أو تشويه ما لا يقل عن 34 طفلا في حوادث منفصلة في أربع قرى في منطقة غاو. ويمكن تفسير الاتجاه المتزايد في منطقة غاو بتصاعد حدة النزاع القبلي المتمثل في مواجهات مسلحة وهجمات تشنها الجماعات المسلحة على السكان المدنيين.

28 - وأوجد غياب سلطة الدولة وقوات الأمن في أجزاء من المنطقتين الشمالية والوسطى فراغاً ظل فيه المدنيون يواجهون تهديدات أمنية شديدة. فعلى سبيل المثال، قتل في منطقة موبتي في حزيران/يونيه 2020 خمسة أطفال تقل أعمارهم جميعاً عن عامين في هجوم شنَّه جناة مسلحون مجهولون في قرية تيلي عندما أضرمت العناصر المسلحة النار في منزلهم وأحرقت جميع المنازل الأخرى في القرية.

29 - وظل وجود واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب يشكلان سببا رئيسيا لقتل الأطفال وتشويههم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فعلى سبيل المثال، انفجرت حافلة في أيلول/سبتمبر 2020 بواسطة جهاز متفجر يدوي الصنع زرعه جناة مسلحون مجهولون على طريق غاو - غوسي في منطقة غاو. وأصيب ثلاثة أطفال، من بينهم صبيّان يبلغان من العمر 4 و 17 عاما، وفتاة تبلغ من العمر أربع سنوات. وأدخل الأطفال المصابون إلى المستشفى وتلقوا العلاج الطبي. وفي حادثة أخرى، وقعت في 14 كانون الثاني/يناير 2021، قتل ثلاثة أطفال وشوه اثنان عندما انفجرت إحدى المتفجرات من مخلفات الحرب بينما كان الأطفال يبحثون عن الكلأ لحيواناتهم في منطقة موبتي.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

30 - تحققت فرقة العمل القطرية من أن 50 طفلاً، جميعهم فتيات تتراوح أعمارهن بين 12 و 17 عاما، تعرضن للعنف الجنسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بـ 74 طفلا من الناجين والناجيات تم التحقق منهم لدى إعداد التقرير السابق. ووقعت الانتهاكات في مناطق غاو (18)، وموبتي (13)، وباندياغارا (5)، وتمبكتو (4)، وسيغو (4)، وميناكا (3)، ودوينتزا (2)، وكيدال (1). وبما أن الإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد الأطفال لا يزال ضعيفا إلى حد كبير، يُعتقد أن عدد الحالات الفعلية أكبر من ذلك بكثير. ولم يتسن إسناد المسؤولية عن معظم الحالات التي تم التحقق منها إلى جهة مسلحة معينة (39)، في حين أسندت المسؤولية عن الحالات المتبقية إلى القوات المسلحة المالية (9) وإلى حركة إنقاذ أزواد وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (1 لكل منها). وسجل أكبر عدد من مجموع الحالات التي تم التحقق منها في عام 2021 (35) وتم التحقق من سبع حالات بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020 وثماني حالات بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من حالات عنف جنسي ارتكبت في فترات سابقة ضد أربع فتيات تتراوح أعمارهن بين 13 و 17 عاما من قبل القوات المسلحة المالية (3) وحركة إنقاذ أزواد (1) في منطقتي موبتي (3) وميناكا (1).

31 - ومن بين الناجيات الـ 50 اللاتي تم التحقق منهن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت 16 فتاة للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أثناء ارتباطهن بالجماعات المسلحة، وفي معظم الحالات، كان ارتباطهن بالجماعات نتيجة الاختطاف. فعلى سبيل المثال، زُوِّجت فتاة تبلغ من العمر 15 عاما قسرا في تموز/يوليه 2020 في منطقة سيغو إلى عضو في جماعة مسلحة مجهولة الهوية وأُخِذت للعيش معه. وتم تنبيه السلطات المحلية، وبعد الوساطة، عادت الفتاة إلى أسرتها. وفي حادثة أخرى وقعت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، خلال هجوم جماعة مسلحة مجهولة على قرية في منطقة غاو، اختطفت 11 فتاة قسراً، وبعضهن لا تتجاوز أعمارهن 13 عاما، ثم زوجن قسرا بمقاتلين ينتمون إلى هذه الجماعة.

32 - ولا يزال رصد الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والإبلاغ عنه محدودين بسبب عدة عوامل منها انعدام الأمن السائد في المنطقتين الشمالية والوسطى، والخوف من الانتقام، وعدم توفير الحماية للضحايا والشهود، والافتقار إلى الخدمات الشاملة والمستمرة للناجين والناجيات، ومحدودية فرص إمكانية اللجوء إلى القضاء، والعوائق الاجتماعية والثقافية التي تميل إلى وصم الناجين والناجيات من العنف الجنسي.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

33 - جرى التحقق من وقوع ما مجموعه 240 هجوما على مدارس (186) ومستشفيات (54) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يمثل زيادة مقارنة بالتقرير السابق (216 هجوما). ولا يزال النظامان التعليمي والصحي متأثرّين بشدة بالنزاع والعنف القبلي وانعدام الأمن عموما، مما يؤدي إلى حرمان مئات آلاف الأطفال من حقوقهم الأساسية في التعليم والرعاية الصحية الأساسية.

34 - وجرى التحقق من وقوع ما مجموعه 186 هجوما على مدارس في مناطق تمبكتو (65) وموبتي (62) وسيغو (44) وغاو (8) وسيكاسو (2) وباندياغارا (2) ودوينتزا (2) وميناكا (1)، مما يمثل زيادة كبيرة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق (169). ولم يكن بالإمكان أن تعزى معظم الانتهاكات إلى فاعل مسلح محدد (175)، في حين نسبت الحالات المتبقية إلى حركة نصرة الإسلام والمسلمين (7) وجبهة تحرير ماسينا (4).

35 - وشملت الهجمات على المدارس تدمير المدارس ومعداتها وحرقها، والاعتداء على أفراد الهيئة التعليمية وقتلهم، وأعمال النهب، والتهديدات الشفوية والخطية ضد موظفي المدارس وطلابها، واختطاف أفراد من الهيئة التعليمية. وأغلق عدد كبير من المدارس بسبب تهديدات الجماعات المسلحة والهجمات التي شنتها. ففي كانون الثاني/يناير 2022، على سبيل المثال، دخل جناة مسلحون مجهولون مدرسة في منطقة تمبكتو أثناء الدراسة. وبعد إطلاق عدة تهديدات، طردوا الأطفال، وأحرقوا المعدات المدرسية، وهددوا بالعودة مرة أخرى إذا أعيد فتح المدرسة. وفي كانون الثاني/يناير 2021، أحرق أفراد مسلحون، من جماعة صنفتها الأمم المتحدة على أنها إرهابية، مدرسة في منطقة دوينتزا، مما ألحق أضرارا بمحفوظاتها ومبانيها ومعداتها.

36 - ومنذ عام 2020، أسفر انعدام الأمن المرتبط بالهجمات والتهديد بشن هجمات على مدارس وأفراد من الهيئة التعليمية عن انسحاب المعلمين في المنطقتين الوسطى والشمالية وزاد من عرقلة حصول الأطفال على التعليم. ولا تزال تُلاحَظ تطورات مثيرة للقلق في مناطق موبتي وتمبكتو وسيغو وغاو من حرق لمدارس وقتل لمديري مدارس وتهديدات تطالب بإغلاق المدارس العلمانية وفتح مدارس قرآنية. وتواصل ازدياد إغلاق المدارس طوال الفترة المشمولة بالتقرير مع اشتداد حدة النزاع. وفي نهاية عام 2020، جرى إغلاق 344 1

مدرسة في جميع أنحاء البلد. وبحلول نهاية عام 2021، ارتفع العدد إلى 632 1 مدرسة؛ وبلغ العدد 731 1 مدرسة بحلول نهاية آذار/مارس 2022.

37 - وتحققت فرقة العمل القطرية من استخدام أربع مدارس لأغراض عسكرية من قبل صيادي الدوزو التقليديين (2) وجناة مجهولين (2)، وجميعها في منطقة موبتي. وتعرضت إحدى المدارس التي استخدمها صيادو الدوزو التقليديون كقاعدة لهم لأكثر من عامين لهجوم في أيار/مايو 2021 من قبل جناة مسلحين مجهولين، مما تسبب في إلحاق أضرار بمبانيها. وفي وقت إعداد التقرير، لم تتمكن فرقة العمل القطرية من التحقق مما إذا كانت المدارس الأربع لا تزال مستخدمة.

38 - وجرى التحقق من وقوع ما مجموعه 54 هجوما على مستشفيات، نسبت في معظمها إلى جناة مجهولين (43)، تليهم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (3 هجمات لكل منهما)، وجبهة تحرير ماسينا وجماعة دان نا أمباساغو (2 لكل منهما)، وقوات الدفاع والأمن المالية (1) في مناطق موبتي (19) وغاو (14) وميناكا (10) وتمبكتو (7) وباندياغارا (2) وسيغو (2). ويمثل المجموع زيادة بالمقارنة مع الفترة السابقة التي جرى فيها التحقق من وقوع 47 حادثا. وجرى التحقق مما مجموعه 20 هجوما في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020، تلاها 33 حادثا في عام 2021، وحادث واحد في الربع الأول من عام 2022. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من هجوم واحد على مستشفيات منسوب إلى جناة مجهولي الهوية وقع في أيلول/سبتمبر 2019 في منطقة تمبكتو.

39 - وشملت الحوادث هجمات على مرافق الرعاية الصحية، ونهب الأدوية، وأعمال تهديد واختطاف الأشخاص المحميين فيما يتعلق بالمستشفيات، وسرقة سيارات الإسعاف وغيرها من مركبات المراكز الصحية، والهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على سيارات الإسعاف، ومنع توفير الرعاية الطبية مما أدى إلى وفاة المرضى، بمن فيهم الأطفال. وفي عام 2020 على سبيل المثال، أوقفت عناصر جماعة دان نا أمباساغو مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية كانت تنقل طفلا مريضا في منطقة موبتي. وتوفي الطفل بسبب ما نجم عن ذلك من تأخير. وفي حادثة أخرى وقعت في تموز/يوليه 2020، اختطفت عناصر مسلحة تنتمي إلى جماعة مسلحة مجهولة جراحا خلال تنفيذ هجوم على طريق باندياغارا - سيفاري. وأسفر ذلك الهجوم عن مقتل ثلاثة أشخاص واختفاء أربعة آخرين. وفي وقت لاحق، أطلق سراح الجراح الذي اختطف لتقديم العلاج الطبي للجرحى من أفراد الجماعة المسلحة. وفي شباط/فبراير 2022، دخلت عناصر مسلحة تنتمي إلى جماعة صنفتها الأمم المتحدة على أنها إرهابية قرية في منطقة غاو وهدَّدت سكانها، وأمرتهم بمغادرة القرية. وأحرق المهاجمون المسلحون مركز الصحة المجتمعية ونهبوا الأدوية.

هاء - اختطاف الأطفال

40 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 175 طفلا (109 فتيان، و 58 فتاة، و 8 مجهولي الجنس) من قبل جناة مجهولين (145)، وجماعة دان نا أمباساغو (14)، وجبهة تحرير ماسينا (6)، وصيادي الدوزو التقليديين (4)، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (3)، والحركة العربية الأزوادية، وحركة إنقاذ أزواد، وقوات الدفاع والأمن المالية (1 لكل منها). ووقعت الانتهاكات في مناطق موبتي (79) وغاو (51) وتمبكتو (18) وسيغو (16) ودوينتزا (5) وكيدال (3) وميناكا (3). ويمثل المجموع زيادة بأكثر من أربعة أضعاف مقارنة بالتقرير السابق (38 طفلا)، ويمكن تفسيره بتزايد انعدام الأمن وتكثيف

أنشطة الجماعات المسلحة، وبتعزيز قدرات فرقة العمل القطرية فيما يتعلق بالرصد والإبلاغ. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية في وقت متأخر من حالتي صبيين اختطفتهما عناصر مسلحة من جبهة تحرير ماسينا والدوزو في منطقة موبتي قبل الفترة المشمولة بالتقرير.

41 - ووقعت معظم حالات الاختطاف (106) في عام 2021، في حين وقعت 68 حالة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020، وتم التحقق من وقوع حالة واحدة في الربع الأول من عام 2022. ومن بين الأطفال البالغ عددهم 175 طفلا، أُطلق سراح 107 أطفال أو تمكنوا من الهرب، وقُتل خمسة بعد اختطافهم، ولا يزال مكان وجود الأطفال الثلاثة والستين الآخرين مجهولا في وقت كتابة التقرير. وفي حين لم يتسن في جميع الحالات التأكد من غرض الاختطاف في 66 حالة، فقد اختطف 20 طفلا لأغراض التجنيد، و 13 فتاة لأغراض جنسية والزواج القسري، وسبعة أطفال اتهموا بأنهم خونة، وصبي واحد لعدم حراسة حيوانات جماعة مسلحة. وعلى سبيل المثال، في حزيران/يونيه 2020، هاجم جناة مجهولون قرية في منطقة موبتي. واختطف المهاجمون، قبل فرارهم، 19 طفلا، لا تتجاوز أعمار بعضهم 4 سنوات. ونقل الأطفال إلى قرية مجاورة، واستجوبوا لساعات بشأن وجود صيادين تقليديين ورجال في قريتهم. وأطلق سراح الأطفال في اليوم نفسه وعادوا إلى ديارهم. وظهرت على بعضهم علامات سوء المعاملة.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

42 - لا يزال وصول المساعدات الإنسانية يواجه عراقيل خطيرة، لا سيما في المنطقتين الوسطى والشمالية، بسبب هجمات الجماعات المسلحة على القرى، وعمليات مكافحة الإرهاب، والاشتباكات بين القبائل. وتحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 321 حادثة منع لوصول المساعدات الإنسانية بالمقارنة مع 425 حادثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونسبت معظم الانتهاكات إلى جناة مجهولين (317) وإلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (4) ووقعت في مناطق موبتي (112) وغاو (66) وميناكا (43) وتمبكتو (42) وسيغو (21) وفي باماكو (19)، وفي مناطق كيدال (7) وسيكاسو (6) وكوليكورو (5). ووقعت غالبية الانتهاكات في الفترة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020 (141) وفي عام 2021 (159)، بينما جرى التحقق من وقوع 21 حادثة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022.

43 - وشملت الحوادث سرقة السيارات، والتهديدات وأعمال العنف البدني ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، مما أسفر عن عمليات اختطاف وقتل وإصابات، واقتحام المباني المستخدمة لأغراض إنسانية، ونهب الأشياء الثمينة، وحرق مركبات المنظمات الإنسانية، وفرض قيود على الحركة، مما أثر على عمل المنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة. وفي عام 2020، على سبيل المثال، قتل أحد عمال الإغاثة، وأصيب خمسة آخرون في ثلاثة حوادث منفصلة لسرقة السيارات في منطقتي غاو وتمبكتو. واضطرت بعض المنظمات غير الحكومية إلى تعليق أنشطتها الإنسانية، مما منعها من إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأطفال. وعلى سبيل المثال، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2022، علقّت إحدى المنظمات غير الحكومية الدولية أنشطتها مؤقتا في منطقتي غاو وميناكا بسبب تزايد انعدام الأمن الذي أثر عليها بشكل مباشر، وبعد اختطاف أحد العاملين لديها في مجال الإغاثة.

44 - وأدى الحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية والقيود المفروضة على حرية التنقل، بما في ذلك الصعوبات في الوصول إلى الأسواق والحقول والمراعي ومرافق الرعاية الصحية في القرى، إلى زيادة

هشاشة الفئات الضعيفة أصلا، ولا سيما الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، كان لاستخدام الجماعات المسلحة أساليب فرض الحصار على القرى آثار سلبية طويلة الأجل على التعليم بسبب توقف الأنشطة المدرسية. ويمكن أيضا أن تزيد الآفاق الاقتصادية المحدودة والافتقار إلى فرص العمل اللائق من دوافع الهجرة التي تجعل الشباب والأطفال أكثر عرضة للانضمام إلى الجماعات المسلحة.

45 - وقد أثرت الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك إغلاق الحدود البرية والجوية، على الأنشطة الإنسانية، من قبيل الاضطرابات التشغيلية في المعاملات المالية، وحركة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وعوامل التأخير في تسليم البضائع. وألغيت بعض بعثات تقديم المساعدة الإنسانية بسبب هذا السياق المتقلب.

46 - ورغم تلك المعوِّقات، تمكنت جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني من مواصلة جهود تقديم المعونة إلى الفئات السكانية الضعيفة من خلال الحوار مع المجتمعات المحلية وأطراف النزاع، وعن طريق تكييف عملياتها عند الاقتضاء.

رابعا - التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

ألف - الإصلاح التشريعي ومكافحة الإفلات من العقاب

47 - واصلت فرقة العمل القطرية والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح جهود الدعوة إلى تنقيح واعتماد مشروع القانون الوطني المتعلق بحماية الطفل، الذي يتوخى حاليا، في جملة أمور، تجريم تجنيد واستخدام الأطفال دون سن 15 عاما من جانب القوات والجماعات المسلحة، بوصفهما جريمة حرب. وتهدف جهود الدعوة إلى ضمان تنقيح مشروع القانون لتوسيع نطاق تجريم تجنيد واستخدام جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما، وذلك وفقا للمعايير الدولية، بهدف التوصل إلى اعتماد القانون المنقح. ولم تتخذ السلطات، حتى تاريخه، أي خطوات نحو تنقيح التشريع واعتماده.

48 - وواصلت فرقة العمل القطرية أيضا جهود الدعوة إلى المصادقة على مشروع قانون ينص على وقف العمل بمهلة 30 يوما المحددة لتسجيل المواليد. والغرض من التشريع هو استعادة الحق الأساسي للأطفال في الهوية وفي تسجيل المواليد عن طريق إلغاء المهلة القانونية المحددة لتسجيل الأطفال والتي تبلغ مدتها 30 يوما.

49 - وأجرت اللجنة الوطنية للرصد التقني المعنية بتنفيذ إعلان المدارس الآمنة عدة مشاورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير حول وضع مشروع قانون بشأن حماية البيئة التعليمية من الهجمات. وقدم مشروع القانون إلى السلطات المالية لاعتماده في كانون الثاني/يناير 2021.

50 - وواصلت فرقة العمل القطرية دعم لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة التي أنشئت في عام 2015 من خلال تعزيز مشاركة الأطفال وتعيين خبراء متفرغين لدعم إعداد التقرير النهائي للجنة. وبثت اللجنة رسائل إذاعية في عامي 2020 و 2021 في جميع أنحاء البلد، ونظمت حلقات عمل تشاورية مع المجتمع المدني. وفي تموز/يوليه 2021، اعتمدت الحكومة السياسة الوطنية بشأن التعويضات التي وضعتها اللجنة بعد مشاورات مع النساء والأطفال في باماكو وغاو وكيدال وموبتي وسيغو وتمبكتو.

51 - ولم يلاحظ إحراز تقدم يذكر فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب من خلال التحقيق في الادعاءات ومقاضاة وإدانة المسؤولين عن العنف الجنسي ضد الأطفال وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة. ولا يزال الأطفال الناجون من العنف الجنسي يواجهون صعوبات في اللجوء إلى القضاء لأسباب منها عدم وجود محاكم في مناطق معينة، ونقص عدد موظفي الجهاز القضائي وضعف تدريب العاملين فيه، ونقص الخدمات الطبية، والمخاوف من الانتقام والوصم، وعدم توفير الحماية للضحايا والشهود، وإجبارهم على تسويات ودية.

52 - وعلى نحو ما ورد في التقارير السابقة، وبالنيابة عن نساء وفتيات ناجيات من تجربة العنف الجنسي تتراوح أعمارهن بين 9 أعوام و 55 عاما، رفعت منظمات غير حكومية مالية، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2014، إلى المحاكم المالية، مئات الشكاوى المتعلقة بالعنف الجنسي الناجم عن أزمة 2012-2013، والتي نُسبت إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجماعة أنصار الدين، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. ولم يُحرَز سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بالمقاضاة في تلك القضايا، حيث لم يشارك سوى عدد محدود من الضحايا في جلسات الاستماع التي عقدتها السلطات القضائية وسلطات التحقيق.

باء - خطط العمل والحوار مع أطراف النزاع

53 - تعاونت فرقة العمل القطرية والممثلةُ الخاصة مع السلطات المحلية من أجل تعزيز النظم الوطنية لوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنع حدوثها. وفي أيلول/سبتمبر 2021، وضعت وزارة الخارجية، بدعم من فرقة العمل القطرية، مشروع خطة وقاية وطنية للتصدي للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية. وفي شباط/فبراير من ذلك العام، وضعت وزارة الدفاع اللمسات الأخيرة على اختصاصات آلية تنسيق سيتم إنشاؤها بين الحكومة والأمم المتحدة لمتابعة مزاعم الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن المالية. وهذه الآلية مدرجة في خطة الوقاية التي كانت تنتظر الاعتماد وقت إعداد التقرير.

54 - وواصلت فرقة العمل القُطرية جهودها الدعوية المطّردة لإطلاق سراح الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة فعليا أو الذين يُدّعى ارتباطهم بها والمحتجزين لدى قوات الدفاع والأمن المالية أو المعتقلين في مراكز احتجاز بأمر من وكلاء النيابة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، درّبت فرقة العمل القُطرية 21 قاضيا وغيرهم من العاملين في السلك القضائي، في تموز/يوليه 2021، على حماية الأطفال الذين يتعرضون للتوقيف أو الاعتقال والاحتجاز بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة.

55 - واستمرت الجهود التي تبذلها فرقة العمل القطرية للعمل مع الجماعات المسلحة على منع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ووضع حد لها. واستمر الحوار مع تنسيقية الحركات الأزوادية حول تنفيذ خطة عملها بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم. وعقدت اجتماعات استراتيجية وعدة حلقات عمل لمناقشة تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك التحديات التشغيلية والأنشطة ذات الأولوية التي يلزم التعجيل بها. وشملت التحديات تحديد الأطفال المرتبطين بالجماعات وفصلهم عنها وتقديم الرعاية لهم، وبناء قدرات نقاط الاتصال التابعة لتنسيقية الحركات الأزوادية في مجال حماية الطفل، ووضع خارطة طريق مدتها ستة أشهر للإسراع بتنفيذ خطة العمل.

56 - وفي 26 آب/أغسطس 2021، وقّع فصيلا ائتلاف الجماعات المسلحة خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وهذه الخطط ملزمة لفصيلي الائتلاف والجماعات التابعة لهما. وبدأت نقاط الاتصال التي عيَّنها الائتلاف العمل مع فرقة العمل القطرية بشأن تنفيذ خطة العمل.

جيم - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

57 - عملت فرقة العمل القطرية بالتعاون الوثيق مع وزارة النهوض بالمرأة والطفل والأسرة وشركاء آخرين من أجل تعزيز الآليات المجتمعية التي تركز على منع الانتهاكات الجسيمة، أي تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتحديد الأطفال الذين تطلق سراحهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة وتوفير الرعاية لهم، وغيرهم من الأطفال الضعفاء المعرضين لخطر العنف، بما في ذلك تجنيدهم أو إعادة تجنيدهم من جانب أطراف النزاع.

58 - وفي الفترة من 18 حزيران/يونيه إلى 8 تموز/يوليه 2020، شاركت فرقة العمل القطرية، إلى جانب المديرية الوطنية للنهوض بالطفل والأسرة، في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجّلة في مناطق كيدال وغاو وتمبكتو للتحقق من وجود أطفال بين المقاتلين وفصلهم. وأجري فحص للتحقق من سن 426 مقاتلا ولم يتم تحديد أي أطفال بينهم.

59 - ودعمت فرقة العمل القطرية إنشاء وتفعيل خمسة مراكز جديدة للعبور والتوجيه مخصصة للأطفال الذين تطلق سراحهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة وغيرهم من الأطفال الضعفاء في غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو وباماكو. وبالإضافة إلى دعم مراكز العبور والتوجيه، قدمت فرقة العمل الدعم إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية من أجل توفير الاستجابة للأطفال الذين تطلق سراحهم القوات المسلحة والجماعات المسلحة في مناطق غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتمبكتو. وفي الفترة من نيسان/أبريل 2020 إلى آذار/مارس 2022، جرى تزويد 235 1 طفلا (068 1 فتى و 167 فتاة) بخدمات الرعاية الكافية، بما في ذلك المأوى والغذاء والمساعدة الطبية والنفسية والاجتماعية أثناء تواجدهم في مراكز العبور والتوجيه أو لدى أسر حاضنة مؤقتة. ومن بين هؤلاء الأطفال، تلقى 399 طفلا رعاية شاملة في النصف الثاني من عام 2020، وجرى دعم 554 آخرين في عام 2021، ودعم 282 طفلا بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022. واستفاد ما مجموعه 583 طفلا من بين هؤلاء الأطفال كذلك من الدعم المتعلق بإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي، بما في ذلك التعليم والتدريب المهني والأنشطة المدرة للدخل، مما سمح لهم بالعودة إلى ممارسة حياتهم الطبيعية وإعادة بناء قدرتهم على الصمود. وتلقى خدمات إعادة الدمج ما مجموعه 394 طفلا في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، و 111 طفلا في عام 2021، و 78 طفلا في عام 2022. ولم يتسنّ إيتاء خدمات إعادة الدمج للأطفال المتبقين بسبب تعذّر الوصول إلى خدمات إعادة الدمج في المناطق التي جُمع فيها شملهم بأسرهم.

60 - ومن التحديات الرئيسية التي أعاقت إعادة دمج الأطفال الوُلوجُ المحدود إلى بعض المناطق المتأثرة بالنزاع، مثل منطقتي كيدال وميناكا وبعض مناطق غاو وموبتي وسيغو بسبب انعدام الأمن، مما جعل من الصعب توفير خدمات إعادة دمج مستدامة ورصد نوعية الخدمات المقدمة للأطفال. وفي غاو وكيدال وميناكا، أقامت فرقة العمل القطرية شراكات جديدة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أو عززت التعاون القائم مسبقا معها لضمان إعادة دمج الأطفال الذين تفرج عنهم الجماعات المسلحة.

61 - وفي الفترة بين نيسان/أبريل 2020 وآذار/مارس 2022، تلقت 42 فتاة ناجية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي أو زواج الأطفال، مساعدات متعددة القطاعات

(دعم طبي ونفسي واجتماعي أو اجتماعي واقتصادي وغذاء و/أو مأوى) من اليونيسف من خلال شركاء منفذين في باماكو ومناطق غاو وموبتي وتمبكتو. وبالتنسيق مع السلطات الوطنية، دعمت الأمم المتحدة إنشاء 10 مراكز خدمات متكاملة لدعم الخدمات المتعددة القطاعات المقدمة للناجيات من العنف الجنساني والجنسي في بيئة سرية ووقائية في باماكو وفي مناطق غاو وكايس وكوليكورو وموبتي وسيغو وسيكاسو. ولا يزال توفير الخدمات المتعددة القطاعات للناجيات من العنف الجنسي المتصل بالنزاع يشكل تحديا كبيرا. ونظرا لنقص الموظفين المدربين تدريباً كافياً، والقيود التمويلية، وقلة عدد مقدمي الخدمات في بعض المناطق، أعيق إلى حد كبير توافر المساعدة التي يمكن للناجيات الوصول إليها، ولا يزال الأمر كذلك. وتفاقمت هذه الحالة بسبب استمرار انعدام الأمن والمناخ العام للإفلات من العقاب ومحدودية إمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى المناطق الواقعة خارج المراكز الحضرية.

دال - الدعوة إلى حماية الطفل وتعميم مراعاتها

62 - نظمت فرقة العمل القُطرية دورات تدريبية واضطلعت بمبادرات في مجال التوعية من أجل إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها. وجرى تدريب نحو 137 ضابطا من قوات الدفاع والأمن المالية على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة في إطار الإصلاح الجاري لقطاع الأمن. وتدرب أعضاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على حماية الطفل خلال حلقة عمل استمرت أربعة أيام بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وجرى توعية ما مجموعه 304 2 مقاتلين من الجماعات المسلحة بشأن حماية الطفل ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المعجّلة التي جرت في الفترة من 18 حزيران/يونيه إلى 8 تموز/يوليه 2020 في غاو وكيدال وموبتي وتمبكتو. وقدمت فرقة العمل القطرية أيضا الدعم إلى اللجنة الوطنية للرصد التقني لتنفيذ إعلان المدارس الآمنة لتنظيم حلقات عمل من أجل تعزيز قدرات اللجان الإقليمية المعنية بتفعيل الإعلان. وقدم التدريب على آلية الرصد والإبلاغ إلى 404 أعضاء من المنظمات الشريكة في مجال حماية الطفل في مناطق غاو وكيدال وميناكا وموبتي وتمبكتو. ودربت البعثة 368 3 من حفظة السلام على حماية الطفل. وعلاوة على ذلك، قامت فرقة العمل القطرية بتدريب 83 ضابطا من ضباط الرتب الكبرى في القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجال الصكوك القانونية المتعلقة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك على دور القوة في كفالة حماية الأطفال الذين يُعثَر عليهم أثناء العمليات العسكرية.

63 - وعُقدت اجتماعات منتظمة بين قوات بارخان وفرقة العمل القطرية والمديرية الوطنية للنهوض بالطفل والأسرة، بشأن حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية، ولضمان الإسراع بتسليم الأطفال الذين أسرتهم قوات بارخان أثناء عملياتها إلى جهات فاعلة معنية بحماية الطفل.

64 - وواصلت فرقة العمل القطرية إطلاق حملة "العمل على توفير الحماية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة" في مناطق كيدال وميناكا وموبتي، ونظمت عدة حملات توعية، بما في ذلك برامج إذاعية عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال.

65 - وفي تموز/يوليه 2021، أصدر قائد قوة البعثة رسميا توجيها منقحا بشأن حماية الأطفال من قبل قوة البعثة يذكّر بأدوارها ومسؤولياتها في هذا الصدد.

خامسا - ملاحظات وتوصيات

66 - يساورني بالغ القلق إزاء الزيادة الحادة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال التي تم التحقق منها في مالي، ولا سيما تجنيد الأطفال واستخدامهم، وقتل الأطفال وتشويههم، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، واختطاف الأطفال ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وأحث جميع أطراف النزاع في مالي على الوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة، وإطلاق سراح جميع الأطفال المجندين في صفوفها، والامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

67 - وأشعر بجزع بالغ إزاء تصاعد عمليات اختطاف الأطفال وارتفاع عدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا. وأحث بشدة جميع الأطراف على الإفراج الفوري عن جميع الأطفال المختطفين. وأحث أيضا جميع الأطراف على عدم استهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لتجنب إلحاق الأذى بالأطفال أثناء سير العمليات.

68 - وأرحب بمشاركة الحكومة الانتقالية مع الأمم المتحدة من أجل التصدي للانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها القوات المسلحة المالية ضد الأطفال. ويساورني القلق، رغم ذلك، إزاء ارتفاع عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة المالية. وأحث الحكومة الانتقالية على العمل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إخطار المنظمة بالأطفال المرتبطين بقوات الحكومة وإطلاق سراحهم. وأحث أيضا الحكومة الانتقالية على تعزيز إجراءات التقييم الفعال لتقدير السن في إطار الإصلاح الجاري لقطاع الأمن، وإدراج أحكام تتعلق بحماية الطفل في مدونة قواعد السلوك وقواعد الاشتباك الخاصة بالقوات المسلحة المالية، وإضفاء الطابع المؤسسي على تدريبها في مجال حماية الطفل. وأدعو الحكومة الانتقالية إلى وضع استراتيجية وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال بدعم من الأمم المتحدة وممثلتي الخاصة. وأشجع المجتمع الدولي على دعم وضع تلك الخطة، بما في ذلك من خلال اعتماد نهج دون إقليمي.

69 - وأرحب بقيام السلطات المالية بإطلاق سراح الأطفال من الاحتجاز، وأدعو السلطات إلى التنفيذ الكامل للبروتوكول المتعلق بإطلاق سراح وتسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات والقوات المسلحة، وإلى العمل مع الأمم المتحدة على استعراض حالات الأطفال الذين لم يتسن تحديد أعمارهم، والذين ظلوا محتجزين بدعوى الارتباط بجماعات مسلحة. وأدعو أيضا السلطات الوطنية والقوات الدولية إلى معاملة أولئك الأطفال في المقام الأول على أنهم ضحايا، وأشجع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على التنفيذ الكامل للجوانب المتعلقة بحماية الطفل والواردة في إطار الامتثال الخاص بها.

70 - وأرحب بأوجه التقدم المحرز في عملية العدالة الانتقالية وتعزيز مشاركة الأطفال فيها. بيد أنني ما زلت أشعر بالقلق إزاء تفشي ظاهرة إفلات مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال من العقاب. وأناشد الحكومة الانتقالية أن تواصل جهودها الرامية إلى تعزيز المساءلة عن طريق التحقيق مع الأفراد المتهمين بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال ومحاكمتهم عن طريق كفالة اتخاذ إجراءات تأديبية لارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، وكفالة إمكانية لجوء جميع الضحايا إلى العدالة وتزويدهم بخدمات الحماية الشاملة المراعية للسن ونوع الجنس. وأدعو الحكومة الانتقالية إلى الانتهاء من تنقيح مشروع قانون حماية الطفل الذي يجرِّم تجنيد الأطفال واستخدامهم، بمن فيهم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 17 عاما، والانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة في حق الأطفال، وإلى اعتماد مشروع القانون الذي ينص على وقف العمل بمهلة 30 يوما المحددة لتسجيل المواليد.

71 - ويجب أن يراعي جميع أصحاب المصلحة المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الأحكام المتعلقة بحماية الطفل مراعاة كاملة. وأدعو كذلك الحكومة الانتقالية في مالي إلى ضمان أن تكون جميع برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والإصلاحات المتعلقة بالعدالة وبقطاع الأمن، مراعية للاحتياجات الخاصة بالفتيان والفتيات، بما في ذلك من خلال وضع عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تراعي المنظور الجنساني.

72 - وأرحب باعتماد القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، وأدعو حكومة مالي الانتقالية إلى اعتماد مبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. وأرحب أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان المدارس الآمنة، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة تنفيذ وطنية وتنقيح مشروع القانون المتعلق بحماية البيئة التعليمية من الهجمات. وأدعو إلى اعتماد مشروع القانون وتنفيذه.

73 - ورغم ذلك، ما زال ارتفاع عدد حوادث الهجمات على المدارس والتهديدات بشن هجمات عليها وعلى من لهم صلة بها من الأفراد المشمولين بالحماية، يشكّل مصدر قلق شديد. ويجب أن تمنع الجماعات المسلحة مثل هذه الهجمات وأن توقفها، فضلا عن منع ووقف الاستخدام العسكري لتلك المرافق.

74 - ويجب إنهاء العنف الجنسي ضد الأطفال. وإضافة إلى إيلاء الأولوية للمساءلة، أدعو الحكومة الانتقالية إلى أن تكفل للناجين والناجيات إمكانية الحصول على الخدمات والمساعدات المطلوبة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء.

75 - ويساورني القلق إزاء تزايد عدد حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وأحث جميع الأطراف على كفالة الوصول الآمن ودون عوائق للجهات الفاعلة الإنسانية إلى الأطفال المحتاجين.

76 - وأرحّب بتوقيع اثنين من فصائل الائتلاف على خطتي عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وعلاوة على ذلك، واصلت تنسيقية الحركات الأزوادية والأمم المتحدة الحوار من خلال حلقتي عمل بغرض التعجيل بتنفيذ خطة العمل الصادرة عام 2017. ولا يزال يساورني القلق إزاء استمرار تنسيقية الحركات الأزوادية والائتلاف في تجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدعو هذه الأطراف إلى إطلاق سراح جميع الأطفال من صفوفها، ومنع المزيد من عمليات تجنيدهم واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة، وترجمة التزاماتها إلى أفعال من خلال التنفيذ الكامل لخطط عملها. وأشجع المجتمع الدولي على دعم تنفيذ جميع خطط العمل، بما في ذلك من خلال توفير الخدمات لضحايا الانتهاكات الجسيمة.